

الأمم المتحدة تسهل إفلات السعودية من العقاب في اليمن



في الوقت الذي تحتاج فيه اليمن إلى دعم العالم أكثر من أي وقت مضى، حيث تصارع مع انتشار الوباء وغيره من المشاكل الإنسانية، فشلت الأمم المتحدة مرة أخرى في تحقيق ذلك. في 15 يونيو /حزيران، أسقطت قوات التحالف بقيادة السعودية من القائمة السوداء للأطراف المتحاربة التي قتلت الأطفال.

كانت الضربة الجوية السعودية على سيارة تقل مدنيين في محافظة صنعاء اليمنية، والتي قتلت 4 أطفال شهادة على هذا الفرار السيء، وقد كان ذلك في نفس اليوم الذي أعلن فيه الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو جوتيريش" قراره.

وقال إن التحالف "سيتم شطبه من قائمة انتهاكات القتل والتشويه، بعد الانخفاض الكبير المستمر في الضحايا بسبب الغارات الجوية".

منذ مارس/ آذار 2015، وطوال حربها على اليمن، قتلت السعودية بالفعل المدنيين والأطفال، بالرغم من هدفها المعلن بإعادة حكومة "عبدربه منصور هادي" المعترف بها سعوديا بعد أن طرده الحوثيين في

لكن الإدانة الدولية المحدودة مكنت الرياض من مواصلة عملياتها، الأمر الذي أدى إلى تدهور استقرار اليمن وأزمته الإنسانية الهائلة.

اعترفت الأمم المتحدة حتى وقت قريب بأن السعودية قتلت أطفالاً في اليمن وعلى سبيل المثال، في فبراير/شباط عندما ذكرت اليونسيف أن الغارات الجوية السعودية على منطقة الجوف قتلت 19 طفلاً.

قبل ذلك، أدان "غوتيريش" نفسه الهجوم السعودي المروع على حافلة مدرسية في صعدة في أغسطس/آب 2018، مما أسفر عن مقتل 26 طفلاً وإصابة 19 آخرين.

علاوة على ذلك، اعترف "غوتيريش" في يوليو/تموز 2019، أيضاً بأن التحالف السعودي كان مسؤولاً عن نصف وفيات الأطفال المسجلة عام 2018. كما انتقدت منظمات غير حكومية أخرى مثل هيومن رايتس ووتش، التي اعترفت بحالات سابقة من السعودية قتل أطفال اليمنيين، ولكن "غوتيريش" تراجع.

قال مدير الدفاع عن حقوق الطفل في هيومن رايتس ووتش "جو بيكر" : "لقد أثار الأمين العام العار على الأمم المتحدة بإزالة التحالف الذي تقوده السعودية من قائمة العار حتى مع استمراره في قتل وإصابة الأطفال في اليمن".

عملت السعودية منذ فترة طويلة على استعراض عضلاتها المالية للضغط على الأمم المتحدة، بينما تسعى إلى التأثير عليها لصالح رواياتها الإقليمية، في ملفات مثل إدانة إيران.

في عام 2016، أثار الأمين العام السابق للأمم المتحدة "بان كي مون" الإنذار بشأن الضغط السعودي، وسلط الضوء على ضغط الرياض "غير المقبول" بعد إدراجها في القائمة السوداء. وكشفت مصادر الأمم المتحدة أن السعودية سعت للضغط على المنظمة بعد إدراجها في القائمة السوداء.

وقال مصدر دبلوماسي لرويترز شريطة عدم الكشف عن هويته بشأن رد الفعل على القائمة السوداء أن هناك "بلطجة وتهديدات وضغط" مضيفاً أنها "ابتزاز حقيقي".

كما هدد بعض حلفاء السعودية، بما في ذلك الإمارات، بقطع التمويل عن مؤسسات الأمم المتحدة المختلفة،

بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) - وهي الجمعية الخيرية لمساعدة الفلسطينيين، وهيئات أخرى.

كما هدد رجال الدين في الرياض بإصدار فتوى ضد الأمم المتحدة "بإعلانها مناهضة للمسلمين، وهو ما يعني قطع الاتصالات بين أعضاء منظمة التعاون الإسلامي، ومشاريع الأمم المتحدة"، بحسب المصدر الدبلوماسي.

بينما تم حذفها من القائمة في ذلك العام، تم إدراج السعودية في قسم فرعي من قائمة الأمم المتحدة، للأطراف التي يُشار إلى أنها تتخذ تدابير لتجنب قتل الأطفال في القتال، وتبقت في هذه القائمة لعامي 2018 و 2019.

بالرغم من أن الأمم المتحدة زعمت أنها "لم تتعرض لأي ضغط" من السعودية لتغيير إدراجها الأخير، وأن هذه الخطوة كانت مبنية على البيانات، إلا أن هذا من شأنه أن يثير الشكوك بالنظر إلى البلطجة السابقة للرياض، بينما لا تزال تقتل الأطفال طوال هذه الفترة.

على أي حال، فإن تحفظ الأمم المتحدة على "تصنيف" السعودية بشكل مناسب يمنع حلاً سلمياً للصراع، حيث أنها لا تزال لاعباً رئيسياً في الحرب وتسيطر على حكومة "هادي".

تظهر مبادرات السلام الخاصة بالأمم المتحدة هذا الواقع. فشلت محادثات السلام التي عقدتها في ستوكهولم في ديسمبر/كانون الثاني 2018، سعياً لإيجاد أرضية مشتركة بين حكومة "هادي" و"الحوثيين"، في انتقاد دور السعودية في الحرب.

إن رفض محاسبة السعودية يعني أنها يمكن أن تستمر في تأجيج الحرب من الخارج، بينما تزيد من استعداد الحوثيين، مما يجعل مبادرات السلام عقيمة. لذا فإن السلام بين الحوثيين وحكومة "هادي" هو احتمال بعيد.

حتى في الآونة الأخيرة، في 23 يونيو/حزيران، طالب "غوتيريش" بمزيد من الضغط على الأطراف المتحاربة في اليمن للعمل من أجل حل سياسي، مع تجاهل إجراءات السعودية مرة أخرى.

إلى جانب ضغوطها على الأمم المتحدة، تسعى السعودية الآن إلى تلميع صورتها العالمية. ومن خلال منح

مؤتمر جمع التبرعات لليمن في 2 يونيو/حزيران، الذي استضافته مع الأمم المتحدة، فإن الرياض تنتهز فرصة أخرى لتعزيز العلاقات مع المنظمة الدولية، في حين تمحو انتهاكاتهما في الحرب.

في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، عندما تحولت الأضواء إلى عنف جديد بين حكومة "هادي" والمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات، توسطت السعودية في اتفاقية الرياض لتوحيد الطرفين.

ولقيت إشادة من الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي الأوسع لجهودها الظاهرة من أجل السلام. بالرغم من أنها كانت استراتيجية لتعزيز سيطرتها في اليمن من خلال فرض مرشحها المثالي، حكومة "هادي". في غضون ذلك، لم توقف (السعودية) ضرباتها الجوية، ولم تخفف حصارها بالكامل، مما يمنع وصول المساعدات الحيوية إلى البلاد.

ودفع الأعضاء الدائمون الآخرون في مجلس الأمن الدولي نحو إفلات السعودية من العقاب. إن المملكة المتحدة متواطئة إلى حد كبير في هذا الأمر حيث إن مبادرات المملكة المتحدة غالبًا ما تكون متحيزة لصالح التحالف السعودي.

بعد كل شيء، تباع كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة أسلحة بمليارات الدولارات للسعودية. من الواضح أن حزب المحافظين البريطاني وإدارة "دونالد ترامب" كلاهما يعطيان الأولوية لهذه العلاقة الاقتصادية على القانون الدولي وحتى على حساب حقوق الإنسان التي يتشدقان بها.

كما فشلت الأمم المتحدة والقوى الدولية في معالجة دور الإمارات في الصراع. بالرغم من التدخل كشريك رئيسي في التحالف السعودي، تدعم الإمارات بشكل مختلف انفصال المجلس الانتقالي لتأمين نفوذها الخاص على جنوب اليمن وموانئها. استولت قوات المجلس الانتقالي على جزيرة سقطرى المرتبطة بعدن في 20 يونيو/حزيران، في حين اندلعت اشتباكات متقطعة بين المجلس الانتقالي والحكومة في الأشهر الأخيرة. وسيطيل الفشل في تقليص الدور الإماراتي حالة عدم الاستقرار وغياب الحل السياسي.

مع تفاقم الوضع الإنساني في اليمن يومًا بعد يوم، أصبح توقف المشرعين الغربيين عن استرضاء السعودية، ومحاسبة المملكة أخيرًا، أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى..

ويشهد اليمن منذ 2015 حرباً مدمرة تتواضع أمامها جرائم الحرب بين التحالف السعودي – الإماراتي والمليشيات التابعة له من جهة، والحوثيين الشيعة من جهة ثانية بذريعة إعادة زربه منصور هادي

الى سدة الحكم، حيث تسببت هذه الحرب بمقتل وإصابة عشرات الآلاف، بينهم عدد كبير من النساء والأطفال بحسب احصائيات منظمات دولية إنسانية، ناهيك عن المجاعة، والأمراض المزمنة، التي خلفها الحصار، الذي فرضه التحالف على الشعب اليمن الفقير.